# مالية مصر

## من عهد الفراعنة الى الآن

لصاحب السمو الامير عمر طوسون

### القسم الثالث

### الخراج والمساحة المفروض عليها

#### عصر الفراعنة

ليس لدينا عن مؤرخي هذا العصر ما نعرف منهُ مساحة ارض مصر الزراعية ولا خراجها غير ان مؤرخي العرب تداركوا هذا النقص ولكن بنفس الطريقة التي ذكرناها في قسم الايرادات وهذا ما قالوهُ مقدراً بالجنيه

| المؤلف | الحاكم | مقدار الخراج بالجنيه | المساحة الارض المزروعة بالفدان |
|---|---|---|---|
| ابن خرداذبه | الفراعنة | ٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠ | |
| ابو صالح | يوسف بن يعقوب | ١٤ ٧٦٠ ٠٠٠ | |
| ابن وصيف شاه | منقاوس | ١٦ ٨٠٠ ٠٠٠ | |
| » » » | فرعون موسى | ٤٣ ٢٠٠ ٠٠٠ | |
| المقريزي | الريان بن الوليد | ٥٨ ٢٠٠ ٠٠٠ | |
| » | » » | ٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ | |
| ابو المحاسن | كيكاوس | ٦٠ ٠١٨ ٠٠٠ | |
| المسعودي وابن اياس | » » | | ١٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠ |

ولكني رأيت بناء على براهين شرحتها في مذكرتي يطول ذكرها الآن ان عدد سكان مصر في عهد الفراعنة كان ١٨ مليوناً او ٢٠ مليوناً على الراجح وان مساحة المزروع منها كان ٦ ملايين فدان. ثم ان بعض المؤرخين ذكروا النسبة المئوية التي كان يجبي الخراج على مقتضاها وان لم يذكروا الخراج نفسهُ فاذا راعينا هذه النسبة مع المحصول الذي كان ينتجهُ القطر في هذا العصر وجب ان يكون الخراج كالآتي على قول هؤلاء المؤلفين

| المؤلف | النسبة المئوية | المساحة المزروعة | الخراج بالجنيه المصري | عن الفدان بالقرش |
|---|---|---|---|---|
| مسيرو ولمبروزو | ١٠ ٪ | ٦٠٠٠٠٠٠ | ٢١٠٠٠٠٠ | ٣٥ |
| هارغان | ٢٠ ٪ | ٦٠٠٠٠٠٠ | ٤٢٠٠٠٠٠ | ٧٠ |

عصر البطالسة

لم يتيسر لنا الاهتداء الى اي نص عن الخراج في هذا العصر ولكننا استنتجناهُ استنتاجاً مما ذكرهُ ديودور الذي زار مصر في اواخر هذا العصر حيث قال — ان ارض مصر كانت ثلاثة اقسام بين الكهنة والملك ورجال الجيش. وقسم الكهنة كان اعظمها والثالث اقلها فرأيت ان القسم الثاني كان ثلث مساحة ارض مصر المزروعة وحيث انها ٦ ملايين فدان كما اشرنا الى ذلك من قبل فالاقسام الثلاثة تكون كالآتي

قسم الكهنة ٢٥٠٠٠٠٠٠
« الملك ٢٠٠٠٠٠٠٠
« الجيش ١٥٠٠٠٠٠٠

وقسم الملك يكون معفًى من الخراج بطبيعة الحال والقسمان الآخران خراجهما ٧٨٧٥٠٠٠٠ ج . م بناء على حساب وباعتبار ١٠/١٩ قرش عن الفدان الواحد

عصر الرومان

زار استرابون مصر في ايام الرومان ووصفها وصفاً جغرافيًّا مستفيضاً ولكنهُ يخل بذكر شيء عن شؤونها المالية واكتفى بقوله ان مصر تدفع جزية عظيمة

وقال ماركاروت ان الخراج كان بنسبة ٢٠ ٪ من محصول الارض

وقد وصف استرابون الطريقة الحسنة التي كانت تُروى بها ارض مصر في ذلك العهد ومن هذا يجب ان نستخلص ان المساحة الزراعية ومحصولها لم يكونا يقلان عما كانا في عصر الفراعنة ان لم يفوقاهما ولهذا نرى ان القطر كان في حالة سعادة يسهل معها تأدية الخراج مقدراً بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠٠ ج . م عن مساحة ٦ ملايين فدان وبواقع ٧٥ قرشاً عن الفدان الواحد

عصر البزنطيين

المعلومات عن الخراج في هذا العصر قليلة ولا تفيد فائدة تامة واذا اكتفينا بهذه المعلومات الجزئية وهذا لا مندوحة عنهُ اعتبرنا ان متوسط جباية الخراج عن الفدان نحو الثلاثين قرشاً فيكون مقدار الخراج عن الستة الملايين ١٨٠٠٠٠٠٠ ج . م

عصر العرب

عند ما تفتح البلاد عنوة يجوز للخليفة على مقتضى الشريعة الاسلامية احد هذين الامرين

(١) وضع يده على ارضها وقسمتها بين الفاتحين

(٢) تركها تحت ايدي اهل البلاد وتوظيف الخراج عليها

اما اذا فتحها صلحاً فيجب احترام ما صالح عليه اهلها احتراماً كليًّا

ولما فتح العرب مصر اثار هذا الفتح مسألة معرفة ما اذا كانت فتحت عنوة او صلحاً مبنيًّا على عهد وشروط ونتج عن ذلك جدل بين مختلفي المؤرخين فيما بعد فبعضهم يميل للرأي الاول وبعضهم ينتصر للثاني على اننا نعترف بانهُ يوجد ما يدعو للانتصار لرأي كل فريق منهما ورأي الفريق الاول مبنيٌّ على ان البلد دافعت عن نفسها بالقوة ثم رجعت وسلمت بعهد ابرم بين المقوقس وعمرو . وذلك حقيقة ما حصل . ويقتضي هذا العهد التزم الاول بالنيابة عن اهل مصر ان يدفع جزية قدرها ديناران اي ٢٢٠ قرشاً عن كل شخص ولكن بما انهُ قامت فيما بعد وقائع حربية في تارنوت وكوم شريك وسلطيس والكاريون وكثير من المدن ثم الاستيلاء عليها بقوة السلاح مثل سخا والخيس وسلطيس وقرطاسه وماصيل وبلهيب واسكندرية فانصار هذا الرأي يعتبرون العهد المبرم مع المقوقس قد اصبح في حكم الملغى وان البلاد يجب ان تعامل بحكم المفتوحة عنوة

واما انصار الرأي الثاني فيبنونهُ على ان العهد قد ربط البلاد كلها ولا يمكن ان تلغيهُ المقاومة وقد نفذ الشرط الاساسي فيهِ وهو جباية دينارين عن كل شخص وهذا دليل على احترام هذا العهد . اما الاسكندرية فالكل اجمعوا على انها اخذت عنوة وان معاملتها يصح ان تكون على هذا الاعتبار

ولما تم فتح مصر طلب الزبير بن العوام وغيرهُ من القواد من عمرو ان يقسم ارضها على الفاتحين فلم يقبل وكتب الى عمر بذلك فاجابهُ ان اقرها تحت ايدي اهلها حتى يعزوَ منها حبل الحبلة ويكون خراجها فيئاً للمسلمين وقوة لهم على جهاد عدوهم . فترك الارض لاربابها ووظف عليها الخراج وحكم عمر هذا يجوز ان يكون قد بني على ما لهُ من الحق المخولٌ في اتخاذ الاجراءات التي تقضي بها المصلحة ولذلك لم يحسم الخلاف بين المؤرخين في انها فتحت صلحاً او عنوة

واننا نرى ان فتح مصر تم للعرب على دورين . فالدور الاول ابتدأ بالهجوم

عليها وانتهى بعقد الصلح مع المقوقس وكانت اذ ذاك حالة العرب مع اليونان والقبط واحدة وهي حالة الحرب وابتدأ الدور الثاني بعد ابرام العهد مع المقوقس وانتهى بالاستيلاء على الاسكندرية ويظهر لي ان العرب فصلوا قضية اليونان عن قضية القبط في هذا الدور فاعتبروا انفسهم مرتبطين مع القبط بالعهد الذي ابرم مع المقوقس اما اليونان فبقوا معهم في حالة الحرب الاولى والدليل على ارتباطهم مع القبط جباية الجزية وهي اساس ذلك العهد الذي ابرم معهم

## الخراج في عصر العرب

كانت مساحة الارض المزروعة في مصر في خلافة عمر على ما اري نحو ستة ملايين فدان وقد اختلفت مقادير الخراج في عهده كما يؤخذ من عبارات المؤرخين المذكورين بعد وعلى ذلك يكون كما يأتي

| المؤلف | مقدار الخراج بالجنيه المصري | مساحة الارض بالفدان | متوسط الخراج عن الفدان بالقرش |
|---|---|---|---|
| ابن عبد الحكم | ٨١٦٩٦٦ | ٦٠٠٠٠٠٠ | ١٣ ١/٢ |
| اليعقوبي | ٤٢٠٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠٠٠ | ٧ |
| البلاذري | ٣٣٠٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠٠٠ | ٥٥ |

وقد مسحت ارض مصر في عصر العرب اول مرة على يد ابن رفاعة عامل سليمان ابن عبد الملك عليها سنة ٩٧هـ سنة ٧١٥ م وقضى في مسحها من الاسكندرية الى اسوان تسعة اشهر . ذكر ذلك ابن عبد الحكم ولكنه لم يذكر نتيجة هذه المساحة . ومسحت ثاني مرة على يد ابن الحجاب قال الكندي وولي خراجها ابن الحجاب لامير المؤمنين هشام فخرج بنفسه فمسح ارض مصر كلها عامرها وغامرها مما تركه النيل فوجد فيها ثلاثين الف فدان . اه وبلغ خراجها في عهده اربعة ملايين دينار ( ٤٠٠٠٠٠٠ ج م ) بواقع ٨ قروش عن الفدان . . ويؤخذ من المقريزي ان مساحتها في عهد المأمون كانت ٣٠٠٤٧٣٢ فداناً وخراجها ٤٢٥٧٠٠٠ دينار ٥٥٤٠٠٠ ج م بواقع ٨٥ قرشاً عن الفدان

ومسحت ثالث مرة على يد امين المدبر عامل الخراج في خلافة المعتز بالله فوجد فيها ما يصلح للزراعة اربعة وعشرين مليون فدان على ما ذكره المقريزي وبلغ خراجها ثمانمائة الف دينار ( ٨٠٠٠٠٠٠ ج . م ) بواقع عرشين عن الفدان. وبلغ الخراج في مدة حكم احمد بن طولون على ما ذكره ابن وصيف شاه ٤٢٠٠٠٠٠ دينار

( ٢٥٨٠٠٠٠٠٠ ج . م ) وكان زمنه زمن رخاء . وفي حكم الاخشيد محمد بن طغج بلغ الخراج على ما ذكره المقريزي مليوني دينار اي ١٢٠٠٠٠٠٠٠ ج . م

وفي خلافة المعز لدين الله كان خراجها في سنة ٣٥٨ هـ على ما ذكره ابن وصيف شاة ١٢٠٠٠٠٠٠٠ دينار ( ٧٢٠٠٠٠٠٠ ج . م ) وفي سنة ٣٥٩ هـ على ما ذكره ابن حوقل ٣٢٠٠٠٠٠٠٠ دينار ( ١٩٢٠٠٠٠٠٠ ج . م ) وكذلك في سنة ٣٦٠ هـ على ما ذكره ابو المحاسن

وبلغ خراجها في خلافة المستنصر بالله على ما ذكره ابو صالح ٣١٢١٠٠٠٠٠ دينار ( ١٨٧٢٠٠٠٠٠ ج . م ) وفي حكم صلاح الدين بلغ خراج مصر عدا اقليمي منفلوط ومنقباط سنة ٥٨٥ هـ على ما ذكره القاضي الفاضل ٤٦٥٣٠٢٩ دينار ( ٢٧٩١٨١٧ ج . م )

ومسحت ارضها رابع مرة في عهد المنصور حسام الدين لاجين فكانت ٥١٣٣٧٢٣ فداناً خراجها بلغ ١٠٨١٦٥٨٤ ديناراً ( ٦٤٨٩٩٥٠ ج . م ) بواقع ١٢٦ ½ قرش عن الفدان

ومسحت خامس مرة في عهد الناصر محمد بن قلاوون في سنة ٧١٥ هـ ١٣١٥ م فبلغت ٥١٣٣٧٢٣ فداناً وخراجها ٩٤٢٨٢٨٩ ديناراً ( ٥٦٥٦٩٧٣ ج م ) بواقع ١٠٩ ½ قرش عن الفدان وهي آخر مساحة عثرنا عليها في هذا العصر

## عصر العثمانيين

عثرنا في هذا العصر على ما كتبه مؤرخان فقط احدهما عن أوله والثاني عن آخره فقد ذكر ابن اياس وكان حيًّا في السنين الاولى للفتح العثماني ان خراج مصر بلغ ١٣٠٠٠٠٠٠ دينار ( ٧٨٠٠٠٠٠ ج م ) و ٦٠٠٠٠٠٠ اردب من الغلال × ٣٥ قرشاً = ٢١٠٠٠٠٠٠ ج م فيكون المجموع ٩٩٠٠٠٠٠ ج م

ويؤخذ مما ذكره استيف في كتاب وصف مصر أن الخراج بلغ ١٠٥٢٩٥١ ج . م قبل اغارة الحملة الفرنسية على مصر اما مساحة الارض في هذا العهد فكانت ٤٥٤٢٢٧٩ فداناً بواقع ٢٣ قرشاً عن الفدان

## عصر الفرنسيين

وصلت الحملة الفرنسية الى مصر وهي من الوجهة الزراعية في اسوأ حالة ويؤخذ من حساب استيف ان الخراج عن سنة ١٧٩٩ م بلغ ٢٢٥٤٣٣٩٩ فرنكاً ( ٨٦٩٦١٣ ج م ) نقداً وعيناً ومساحة الارض المزروعة ٤٥٤٢٢٧٩ فداناً بواقع ١٩ قرشاً عن الفدان

عصر الاسرة العلوية

ذكر مانجان عن سنة ١٨٢١ م ان الخراج بلغ ٥٤١ ٦٦٠ ج .م ومساحة الارض المزروعة ٢ ٠٣١ ٩٠٥ فدان اي بواقع ٣٢ ١/٢ قرش عن الفدان

وقال كلوت بك عن سنة ١٨٣٣ م ان مساحة الارض المفروض عليها الخراج هي ٣ ٦٨٥ ٦١٢ وان خراجها بلغ ١ ٠٨٤ ٩١٢ ج .م اي بواقع ٢٩ ١/٢ قرش عن الفدان

واني مضطر لان انزل من عصر محمد علي الى عصر توفيق في سنة ١٨٨١ م واترك ما بينهما لاني لم اعثر على ما اعرف منهُ الخراج في هذه المدة من جهة ولان سنة ١٨٨١ تبين لنا الوقت الوسط من حكم هذه الاسرة بين محمد علي وعصرنا الحاضر ونوقفنا على حالة البلاد في الفترة التي كانت قبل الاحتلال الانجليزي

اما مساحة الارض المفروض عليها الخراج في سنة ١٨٨١ م المذكورة فقد بلغت ٤ ٧١٤ ٤٠٦ افدنة وخراجها بلغ ٤ ٨٨٠ ٥١٨ ج .م بواقع ١٠٣ ١/٢ قرش عن الفدان

وفي سنة ١٩٢١ م في عهد جلالة الملك فؤاد بلغت مساحة الارض ٥ ٦١٥ ٧٠٠ فدان وخراجها ٥ ١٣٤ ٦٦٠ ج . م بواقع ٩٠ قرشاً عن الفدان

وقد جاء في مذكرة السير مردخ ماكدونالد مستشار وزارة الاشغال العمومية عن اعمال مراقبة النيل في سنة ١٩١٩ م

| | | |
|---|---|---|
| ان مساحة الارض المزروعة والقابلة للزراعة بمصر هي | ٧ ٣٠٠ ٠٠٠ | فدان |
| يستنزل منها ما هو مخصص لتربية الاسماك وقدرهُ | ٢٠٠ ٠٠٠ | » |
| فيكون الباقي | ٧ ١٠٠ ٠٠٠ | » |
| يستنزل منهُ المساحة المفروض عليها خراج وهي | ٥ ٦٠٠ ٠٠٠ | » |
| فيكون الباقي | ١ ٥٠٠ ٠٠٠ | » |

وهذا المقدار هو المساحة غير المزروعة الآن من ارض مصر والقابلة للزراعة في المستقبل

الخاتمة

قد تبين مما سبق ان مساحة الاراضي القابلة للزراعة في القطر المصري (٧ ١٠٠ ٠٠٠) فدان عدا (٢٠٠ ٠٠٠) فدان بحيرات ترى فيها الاسماك والمقدار الاول قسمان (٥ ٦٠٠ ٠٠٠) فدان تجبى منها الضرائب باعتبار انها مزروعة و (١ ٥٠٠ ٠٠٠) فدان غير مزروعة الآن وقابلة للزراعة في المستقبل

وجملة سكان مصر ( ١٢٧١٨٢٥٥ ) حسب احصاء سنة ١٩١٧ فيكون لكل فدان شخصان وربع . واكثر المديريات سكاناً بالنسبة لمساحتها مديرية المنوفية اذ يخص كل ثلاثة من سكانها فدان واحد وما زال المصريون منذ احصاء سنة ١٩١٧ في نمو مستمر فاذا تركنا سني الحرب الاستثنائية جانباً نجد زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات في سنة ١٩٢١ حسب تقدير مصلحة الاحصاء بلغت ( ٢٣٤٤٥٩ ) وفي سنة ١٩٢٢ ( ٢٤٣٥٣٦ ) نسمة

وكلما زاد عدد السكان كثر ازدياد عدد المواليد على عدد الوفيات طبعاً ولا ريب عندنا في ان متوسط هذه الزيادة يبلغ سنوياً ( ٢٥٠٠٠٠ ) بدون ادنى مبالغة

وليس في مديرية المنوفية وهي اخصب ارض مصر قطعة لا تزرع ومع ذلك فكثير من سكانها يهاجرون لانهم لا يجدون ما يقوم بمعيشتهم فيها على اننا مع هذا نسلم بقاعدة كفاية الفدان الواحد من كل ارض زراعية في مصر لمتوسط معيشة ثلاثة اشخاص فنقول بناء على هذه القاعدة .

ان الارض المزروعة في مصر ومقدارها ( ٥٦٠٠٠٠٠ ) تكفي لمعيشة ( ١٦٨٠٠٠٠٠ ) نسمة وبعد تعداد النفوس سنة ١٩١٧ بلغ مجموع زيادة المواليد عن الوفيات ( ٨٧١٧٧٠ ) بتقدير مصلحة الاحصاء فاذا اضفنا الى ذلك زيادة سنة ١٩٢٣ ومقدارها ( ٢٥٠٠٠٠ ) واضفنا المجموع الى احصاء سنة ١٩١٧ يكون عدد السكان في نهاية سنة ١٩٢٣ ( ١٣٨٠٠٠٠٠ ) وبطرحه من ( ١٦٨٠٠٠٠٠ ) نسمة وهو العدد اللازم لاستثمار المساحة المقرر عليها ضرائب يكون الباقي ( ٣٠٠٠٠٠٠ ) نسمة وهو عجز يسد بزيادة السكان السنوية فاذا سلم لنا انها ( ٢٥٠٠٠٠ ) سنوياً يتلاشى هذا العجز بعد اثنتي عشرة سنة . على انني اقول ان عشر سنوات فقط تكفي لذلك اذا جرت الامور في مجراها الطبيعي

واذا اعددنا المساحة غير المزروعة الآن للزراعة وهي تشمل الجزء الشمالي واقليم البحيرات للدلتا ومقدارها كما مر ( ١٥٠٠٠٠٠ ) لزمها من السكان ( ٤٥٠٠٠٠٠ ) وهو مقدار يتلاشى بزيادة السكان في مدى ثماني عشرة سنة فتكون السنوات اللازمة لتلاشاة العجز كله ثلاثين سنة او باحري خمساً وعشرين سنة اي ربع قرن او نصف العمر الغالب للانسان . وعلى ذلك نجد انفسنا امام احدى حالتين وهما

الاولى — اذا لم تجفف مياه اقليم البحيرات ولم يعد للزراعة وصلنا الى آخر حد لاستطاعة القطر تحمل سكانه في مدة اثنتي عشرة سنة على الاكثر

الثانية — اذا جففت مياهه واعد للزراعة وصلنا الى الحد المذكور في مدة ثلاثين سنة على الاكثر

وهاتان المدتان حتى اطولها اقرب الينا من حبل الوريد ومعظم النسل الحاضر سيرى بعيني رأسه انقضاء هذه السنين . فاذا صنع بمدائن والزيادة مستمرة في السكان

لا ريب انهُ يجب علينا منذ الآن للتفكير في حل هذه المعضلة الاجتماعية المتوقعة وهو ما سنفرد لهُ هذا البحث

الجزء المروي او المسكن ريهُ من القطر المصري على شكل شريط طويل دقيق ينتهي طرفهُ الشمالي بشكل مروحة عند البحر الابيض المتوسط وهذه هي التي تسمى الدلتا . وهذا الجزء المروي يحد بصحراء العرب شرقاً وصحراء ليبيا غرباً . وليس في الامكان ري ارض الصحراوين المذكورتين بمياه النيل لارتفاعهما وعدم استواء سطحهما فيستمر جدبهما لهذا السائق الذي لا يمكن تذليلهُ الى ما شاء الله . ومن المستحيل في مصر الانتفاع بارض لا يرويها النيل فليس هناك احتمال لتوسع زراعي من هاتين الجهتين

وفي الجهة الشمالية البحر فاذا وجهنا زيادة عدد سكاننا الى هذه الوجهة وافترضنا ارتحالها الى ما وراء البحار وتركنا جانباً كراهة المصري للغربة فاننا لا نجد ما يحقق لها اي رغد من العيش للبون الشاسع بين البلادين طقساً وطبيعة وجنسية ولغة وديانة فهذه الجهة في حكم المسدودة

اما المورد الصناعي المعيشة فضلاً عن ان مصر تنقصها المواد الاولية لتكون الصناعة فيها زاهرة يانعة فانهُ مورد محدود من المستحيل ان ينتفع بهِ عدد عظيم من السكان في مصر ولنفرض انهم نصف مليون او مليون فانهُ يستغرق زيادة السكان في مدى اربع سنوات فقط ومتى انقضى هذا الاجل القصير نجد انفسنا امام المعضلة بعينها من جديد

وحاشا ان اقصد تثبيط الهمم عن الصناعة بهذا الكلام وانما القصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وانهُ لا يحل المشكل الذي نحن بازائهِ

فالمنفذ الوحيد المفتوح امامنا هو جهة الجنوب حيث يوجد اقليم واسع ذو سكان قليلي العدد وارض من طبيعة ارض مصر تروى بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل هي ومصر جسم واحد

واقليم كهذا حالتهُ المعيشية وعمار ارضهِ مماثلة لقطرنا المصريون وحدهم هم الذين

في استطاعتهم جعله في حالة سعادة ورفاهية وبالاختصار هو بيئة مناسبة لامزجة المصريين على قدر ما هم انفسهم موافقون لهذه البيئة. وهو الذي يسع الزيادة المستمرة لسكان مصر مدى مائة عام بدون ادنى مضايقة

فالسودان هو باب السلام الوحيد الذي ظل مفتوحاً لمصر على مصراعيه منذ الازمان الخالية ويجب ان يبقى كذلك الى الابد لانه لازم لها لزوم الروح للجسد

والى هذا الغرض يجب ان تصوب مجهودات اولئك الذين في يدهم حظ مصر وفي قلبهم يضمرون لها النفع والمصلحة

---

# الليل المطير

باتت الزرقاء تبكي تشتكي البرّ الثمين
خنقتها عبرة الرّعـ ـد فنصّت بالانين

***

والرّبى كفنها الثلـ ـج بعيّض الحرير
ولماها الرعد بعـد الـ ـحتف حزناً بالهدير
غير أنّ البرق يفتـ ـرّ بثغر اشنب
هازئاً بالرعد لا يصـ ـبو له إنْ ينتدب
قائلاً : « ليت يدي تسـ ـطيع قذف الشرر »
« فتشبّ النار منّي بوجود البشـ ـر »
« ليت مني النار شبّت في البرايا اجمعين »

***

وكأنّ الشهب ذابت ثم سالت في الاثير
فهيَ الثلج انبرى يسـ ـقط في الليل المطير

***

او ليس الجوُّ عطلاً من حليّ الانجم ؟
راعداً يقصف غيظاً كزئير الضيغم
او كأن النجم درّ غاص في بحر الفضا
وعقاب الحب فيه ابتـ ـلّ ثم انتفضا